

ولا يمكن ان تجعل الاستعارة الاصل في الاعجاز وان يقصد اليها لان ذلك يؤدي إلى ان يكون الاعجاز في آي معدودة في مواضع من السور الطوال مخصوصة (١) . وعبد القاهر حينما يعنى بأساليب الاستعارة والكناية والتمثيل وسائر ضروب المجاز الاخرى في القرآن ، فلأنها من مقتضيات النظم وعنها يحدث وبها يكون ، لأنه لا يتصور ان يدخل شيء منها في الكلم وهي أفراد لم يتوخ فيما بينها حكم من احكام النحو ، فلا يتصور ان يكون ههنا فعل او اسم قد دخلته الاستعارة من غير ان يكون قد ألف مع غيره . قال : « أفلا ترى انه ان قدر في « اشتعل » من قوله تعالى : « واشتعل الرأسُ شيباً » ان لا يكون الرأس فاعلاً له ويكون « شيباً » منصوباً عنه على التمييز لم يتصور ان يكون مستعاراً . وهكذا السبيل في نظائر الاستعارة فاعرف ذلك » (٢) .

ولم يتحدّد الله العرب في ان يختاروا الفتح في الميم من « الشمع » والهاء من « التّهْر » على الاسكان ، او إلى أن يأتوا بالغريب الوحشي في الكلام يعارضون به القرآن . قال عبد القاهر : « كيف وانت تقرأ السورة من السور الطوال فلا تجد فيها من الغريب شيئاً » وقال « ثم انه لو كان أكثر الفاظ القرآن غريباً لكان محال ان يدخل ذلك في الاعجاز وان يصح التحدي به ذاك لأنه لا يخلو اذا وقع التحدي به من ان يتحدى من له علم بأمثاله من الغريب أو مَنْ لا علم له بذلك . فلو تحدى به من يعلم أمثاله لم يتعذر عليه ان يعارضه بمثله . الا ترى انه لا يتعذر عليك اذا انت عرفت ما جاء من الغريب في معنى الطويل ان تعارض من يقول الشوقب بأن تقول أنت الشوذب ، واذا قال الأمتق ان تقول الأشق وعلى هذا السبيل . ولو تحدى به من لا علم له بأمثال ما فيه من الغريب كان ذلك بمنزلة ان يتحدى العرب إلى ان يتكلموا بلسان الترك . هذا وكيف بأن يدخل الغريب في باب الفضيلة وقد ثبت عنهم انهم كانوا يرون الفضيلة في ترك استعماله وتجنبه » (٣) .

(١) دلائل الاعجاز ص ٢٩٩ - ٣٠٠ .

(٢) دلائل الاعجاز ص ٣٠١ .

(٣) دلائل الاعجاز ص ٣٠٣ - ٣٠٤ .